مخطوطة

رسالة للعلامة حسن العطار في جواب سؤال عن أزلية العالم

المؤلف

حسن بن محمد العطار الشافعي

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مانح الصواب والصلاة والسلام على سيد الاحباب سيدنا
محمد وآله والاصحاب صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الحشر والحساب
وبعد فقد رفع الي سؤال صورته هكذا هل العالم في الازل مستحيل
الوجود وقد وجد فيلزم انقلاب المستحيل ممكنا وهل يمكن ان يكون
للاستحالة غاية والجواز مبدأ فلا يلزم الانقلاب او جائز الوجود وأعدامنا
الازلية حج تكون جائزة وقد قيل بوجوبها وهل الاعدام الازلية
غير الاعدام فيما لا يزال واذا كان كذلك فما معنى استمرارها وعدم
انقطاعها وهل للارادة تعلق قديم مع انها تخصيص الممكن والتخصيص
في الازل ممتنع اذ هو يقتضي سبق الاولية لانه من صفات الفعل وهي حادثة
على التحقيق ودليل المستدل بحدوث العالم على وجوده تعالى انه لو
لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم ان يكون احد الامرين المتساويين
مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب وهو محال عورض بالعدم
اذ لا سبب له وهو مساو للوجود راجح عليه والجواب بان العدم مراده
كالوجود فهو سبب لا يفيد اذ هو مبني على الوجد المريد وهو محل النزاع
أقول وبالله التحقيق المصرح به في كلام المحققين من المتكلمين
ان العالم ممكن الوجود ازلا وابدا قال السيد في حاشية نزهة حكمة العين في بحث
اثبات العقول قالوا مجامعة الامكان لا تستلزم امكان المجامعة كالحادث

فان

فان امكان وجوده مجامع للازل ووجوده لا يمكن ان يجامع الازل
واورد عليه بان الامكان نسبة فيستحيل وجودها بدون المنتسبين
ولا يخفى عليك ان ما ذكر يقتضى تأخر امكان الشئ عن وجوده فهو قبله
لا يكون ممكنا بل اما واجبا او ممتنعا فيلزم الانقلاب والغلط انما نعرفه فيما
توهمه من ان الامكان نسبة بين الماهية ووجودها وليس كذلك بل هو نسبة
بينها وبين الوجود الخارجي فاللازم تأخره عنها وعن مفهوم الوجود لا عنهما
وعن الوجود الثابت هذا كلامه قدس سره وفيه خفاء توضيحه ان المشهور
فيما بين القوم ان ازلية الامكان غير امكان الازلية وغير مستلزمة لها وذلك
لانا اذا قلنا امكان ازلي اي ثابت ازلا كان الازل ظرفا للامكان فيلزم
ان ذلك الشيء متصف بالامكان اتصافا مستمرا غير مسبوق بعدم الاتصاف
وهذا هو الذي يقتضيه لزوم الامكان لماهية الممكن واذا قلنا ازليته
ممكنة كان الازل ظرفا لوجوده على معنى ان وجوده المستمر الذي لا يكون مسبوقا
بالعدم ممكن ومن المعلوم ان الاول لا يستلزم الثاني لجواز ان يكون وجود
الشئ في الجملة ممكنا امكانا مستمرا ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار ممكنا اصلا
بل ممتنعا ولا يلزم من هذا ان يكون ذلك الشئ من قبيل الممتنعات دون الممكنات
اذ الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه ومحصله ان امكان
الازلية عبارة عن ان يكون وجوده في الازل ممكنا على أن يكون في الازل قيد الوجود
وازلية الامكان عبارة عن ان يكون امكانه في الازل ولا يلزم من ان يكون امكانه

فی الازل امکان ازلیۃ لوجودہ بل الامکان الازلی متعلق بالوجود الغیر الازلی
وجہۃ لہ والعالم من ھذا القبیل دون الاول واما قولہ واورد علیہ الخ فمحصل
الایراد ان الامکان علی ما ھو التحقیق عندھم من الامور الاعتباریۃ کالوجوب
والاستحالۃ فھو کیفیۃ لنسبۃ الوجود کما سنحققہ فیما بعد وح فیتوقف اعتبارہ
علی ملاحظۃ الماھیۃ ووجودھا اللذین ھما طرفا النسبۃ فیلزم ان یکون
متاخرا عن الوجود والوجود انما یتحقق فیما لا یزال فیلزم ح ان یکون الحادث
قبل ذلک واجبا او ممتنعا فیلزم الانقلاب وافاد السید ان ھذا السؤال
غلط منشاؤہ الاشتباہ بین ملاحظۃ الماھیۃ ومفھوم الوجود وبین
ملاحظتھا مع وجودھا الثابت لھا والمورد لاحظ اعتبار نسبۃ الامکان
بین الماھیۃ ووجودھا الثابت لھا ولا شک فی تاخرہ عن الوجود فیلزم
علی ھذا الاعتبار ما ذکر من الانقلاب مع ان المعتبر فی نسبۃ الامکان
ھو الماھیۃ ومفھوم الوجود وھو متحقق قبل الوجود الخارجی فلا یلزم الانقلاب
ھذا توضیح کلام السید قدس سرہ وقال السعد فی شرح المقاصد فان قیل
الحادث ممتنع فی الازل لان الازلیۃ تنافی الحدوث ثم ینقلب ممکنا فیما لا
یزال اجیب بان قولکم فی الازل ان کان قید الحادث فلا نسلم انہ
یصیر ممکنا فیما لا یزال بل الحادث فی الازل ممتنع ازلا وابدا وان کان قیدا
للممتنع فلا نسلم ان الحادث ممتنع فی الازل بل ھو ممکن ازلا وابدا فازلیۃ الامکان
ثابتۃ للحادث وامکان الازلیۃ منتف عنہ دائما فلا انقلاب اصلا وقال فی المواقف

ورد

وشرط الامكان لازم لماهية الممكن والاجاز خلو الماهية فينقلب الممكن ممتنعا
او واجبا او بالعكس وانه ينفي الامان في الضروريات فيرتفع الوثوق من حكم العقل
بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وجواز الجائزات لجواز انقلاب بعضها الى بعض
وذلك سفسطة ظاهرة البطلان لان الوجوب والامتناع والامكان المستندة
الى ذوات الاشياء في انفسها لا يتصور انفكاكها عنها والا لم تكن تلك الذوات
لانتفاء مقتضياتها من حيث هي هي اه واصل قول الفخر في المحصل امكان وجود
العالم ليس له اول والا فقد كان قبل ذلك محالا لذاته ثم انقلب ممكنا لذاته
وهو باطل ولان الامكان للممكن ضروري فيكون العالم قبل ذلك الوقت ممتنع الاتصاف
بالامكان لذاته ثم صار واجبا لاتصاف به لذاته ويلزم منه نفي الصانع وهو محال
لانه لو جاز ان ينقلب الممتنع لذاته ممكنا لذاته جاز ذلك في جزئيات الاله والجمع بين
الضدين وهو يرفع الامان عن القضايا العقلية واذا ثبت انه لا اول لامكان وجود
العالم كان القول بانه ممتنع الوجود في الازل منافيا له فكان باطلا اه فهذه العبارات
متقاربة المعنى مرجعها للقاعدة المشهورة المصدرة بها ومؤدى الجميع ان العالم
في الازل ممكن الوجود وليس مستحيلا وح لا انقلاب ومما يلوح لذلك من كلامهم
ايضا ما اختاره الفخر في الاربعين والمحصل ان علة الاحتياج الى المؤثر هي الامكان
وزيف ان تكون علة الاحتياج هي الحدوث او الامكان بشرط الحدوث او الامكان
مع الحدوث بان الحدوث صفة للوجود فيتأخر عن الوجود وهو متأخر عن تأثير
العلة المتأخر عن الحاجة المتأخرة عن علة الحاجة فيلزم تأخره عن نفسه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بمراتب وما قالوه إن المصحح لتعلق القدرة بالمقدور امكانه وما قالوه من ان
مفهوم الممتنع ما يمتنع عليه جميع انحاء الوجود الخارجي لذاته فانه يفهم من هذه الكلمة
ان العالم متصف بالامكان ازلا وابدا وانه ممكن الوجود في الازل حتى يظهر كون
علة احتياج الممكن للفاعل الامكان وانه المصحح لتعلق القدرة وقوله للوجود فيما
لا يزال ازلا كان مستحيل الوجود فاما ان يستمر على استحالته فلا يصح تعلق القدرة
به او ينقلب الى الامكان فيصح متعلقا للقدرة بعد امكانه لكن ذلك محذور
لان فيه قلب الحقائق فثبت ان العالم ممكن ازلا وابدا الا انه يرد اشكالان الاول
ان الامكان والوجوب والامتناع التي توصف بها الماهيات غير الوجوب والامتناع
والامكان التي هي جهات القضايا وذلك لان المبحوث عنه هنا وجوب الوجود
وامتناع الوجود وامكان الوجود والعدم وهي جهات ومواد في قضايا مخصوصة
محمولاتها وجود الشيء في نفسه فتكون أخص من جهات القضايا ومواداها فان المحمول
في القضية قد يكون وجود الشيء في نفسه وقد يكون مفهوما آخر فعلى هذا
التحقيق يرجع معنى امكان العالم في الازل الى ان ثبوت الوجود له وعدم
ثبوته ليس ضروريا كما هو قاعدة الامكان الخاص وعدم ثبوت الوجود
ازلا هو العدم الازلي فيلزم ان يكون العدم الازلي جائزا لانه سلب عنه الضرورة
مع ان الكل اجمعوا على وجوبه والجواب ان الذي سلبت عنه الضرورة هو عدم
ثبوت الوجود ازلا وهو غير العدم الازلي ففاية الامكان الخاص سلب الضرورة عن
طرفي النسبة ايجابا وسلبا والعدم الازلي ليس هو المقابل لنسبة ثبوت الوجود

بل

شبكة الألوكة www.alukah.net

بل هو المقابل لنفس الوجود ويقرب ذلك ويوضحه انا اذا قلنا الاربعة
زوج فالزوجية واجبة للاربعة يمتنع انفكاكها عنها ووجوب زوجية
الاربعة الذي هو معنى وجوب الحمل ههنا غير الوجوب الذاتي الذي بين الشيء
ووجوده الا ترى ان الاربعة واجبة الزوجية لا واجبة الوجود وان الزوجية
واجبة الحمل والصدق على الاربعة لا واجبة الوجود في نفسها الثاني ان من المشهور
ان الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال وحينئذ ثبت ان العالم ممكن الوجود ازلا لزم
محال لانه لو امكن وجوده ازلا لكان قديما ولو كان قديما امتنع عدمه والتالي باطل
بالمشاهدة وبيان الملازمة القاعدة المشهورة وهي كل ما ثبت قدمه
استحال عدمه حتى قال العلامة اليوسي في محاكمته الكبرى وهذه القاعدة متفق عليها عند الجميع
والجواب انا نمنع الملازمة الاولى لان العدم ليس لازما لامكان الوجود بل للوجود بالفعل
قال السائل وهل يمكن ان يكون للامكان غاية وللجواز مبدأ فلا يلزم من انقلاب
أقول لا يمكن ذلك فان هذا هو الانقلاب بعينه قال بعض حواشي الدواني على العقائد
العضدية مفهوم الواجب ما يمتنع عليه جميع انحاء العدم الخارجي لذاته ومفهوم الممتنع ما يمتنع
عليه جميع انحاء الوجود الخارجي لذاته ومفهوم الممكن ما لا يمتنع عليه جميع انحاء الوجود والعدم
الخارجي لذاته وقد نقلنا عن السيد سابقا ان الوجوب والامتناع والامكان المستندة الى ذات
الماهيات لا يمكن انفكاكها عنها فلا يعقل غاية للامكان لان عدم قبول الوجود في المستحيل وصف ذاتي
مستمر لا يتبدل ولا يتغير وهو لا غاية ولا مبدأ وتجويز ذلك يؤدي الى عدم الوثوق بالاحكام العقلية
فينسد باب الاستدلال كما تقدم بسطه وقد افصح عن هذا شارح المواقف فقال ان قلت ان

شبكة الألوكة www.alukah.net

حدوث العالم غير ممكن في الازل لما ثبت من الدلالة على وجوب حدوثه ثم يصير ممكنا فيما لا يزال فقد ثبت الامكان لشيء بعد ما لم يكن له وأجاب بأن ازلية الامكان ثابتة وهي غير امكان الازلية وقد تقدم ذلك لايهام الاستحالة عرضية لعدم تعلق علم الله تعالى بوجوده ازلا قلنا الاستحالة بالغير لا تنافي الامكان الذاتي قال السائل واجاز الوجود واعدامنا الازلية حتى تكون جائزة وقد قيل بوجوبها أقول تقدم تقرير ذلك وتحريره موضحا قال وهل للاعدام الازلية غير الاعدام فيما لا يزال أقول للاعدام الازلية ليست مقدرة بالزمان وليست مما يدخل تحت حوطة الفلك والاعدام فيما لا يزال زمانية مقدرة بالزمان وداخلة تحت حوطة الفلك قال الجلال الدواني في شرح العقائد العضدية الازل فوق الزمان وبينه بعض حواشيه فقال قد يراد من كون الشيء فوق الزمان وسابقا عليه ومتعاليا عليه ان لا يدخل تحت تصريف الزمان وتغيره لان الزمان انما هو للمتغيرات كما تقول الفلاسفة ان الواجب فوق الزمان ومتعال عنه مع انهم يقولون بعدم الزمان وقد يراد السبق الذي لا يجامع السابق اللاحق اه وقال صاحب التجريد واختص الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله اه اي لان الزمان في الازل معدوم ولا وجود له الا مع اول وجود العالم فالاعدام الازلية هي الاعدام السابقة على الكائنات التي لا اول لها وليس لها اتصال بالاعدام فيما لا يزال كما اشرنا اليه قال السائل واذا كان كذلك فما معنى استمرارها وعدم انقطاعها أقول للاعدام الازلية مستمرة في جانب المبدا وقطع العدم انما يكون بالوجود فقطع الاعدام الازلية اي اعدامها انما يكون بوجود المنافي وهو الوجود وحيث لم يوجد العالم ازلا بقيت على استمرارها اي بقائها وعدم انقطاعها وقد يتوهم اتصال العدم اللا يزالي بالعدم الازلي وان العالم وجد فيما لا يزال فانقطع به استمرار العدم الازلي وهذا من غلبة الوهم على حكم العقل يتوهم مثلا ان الاعدام امور ممتدة كخطوط موجودة تعرض من هذا المبدأ

وتأخذ

شبكة الألوكة www.alukah.net

وتأخذ في جانب الماضي وتستمر هكذا الى نهاية وهذا محض توهم فان اي بعد فرض امتداده في
جانب الماضي فهو مما لا يزال واما العدم الازلي فهو مما وراء ذلك وحيث لا اتصال لاحد العدمين
بالاخر كما هو مرجع النظر الصحيح فالعدم الازلي باق على استمراره وبقائه اذ قطعه انما يكون بوجود
العالم في الازل ولم يوجد وقد وقع في هذا الوهم كثير من الفضلاء حتى اعترضوا به على قاعدة
كل ما ثبت قدمه استحال عدمه بعدم الممكن في الازل فانه قديم وقد زال وأجابوا بان ما ذكر
في القاعدة انما هو في الموجود حتى نظم ذلك ابن ذكري بقوله

ان قيل ذا نفي القديم يمتنع قلنا له في دارنا من يدفع ان القديم الذي لا يزول هو الوجود اقتضى المعقول
ولا يخفى انه تخصيص في الاحكام العقلية وهو غير مرضي بدون احتياج اليه والحق ما قلناه
وهو ما نقله السيوطي ايضا عن الغزالي فقال ان عدم العالم في الازل لم يزل اذ لو زال لوجد
العالم في الازل واما وجود العالم فيما لا يزال فانما زال به عدمه فيما لا يزال لا عدمه في
الازل اه وايده الشيخ يحيى الشاوي في حواشي الصغرى بان القضية وقتية لا ينافضها
الامتناع في وقتها **قال** وهل للارادة تعلق قديم مع انها تخصص الممكن والتخصيص
في الازل ممتنع اذ هو يقتضي سبق اللاولية لانه من صفات الفعل وهي حادثة على التحقيق

أقول اتفق المتكلمون والحكماء وجميع الفرق على اطلاق القول بانه مريد وشاع
ذلك في كلام الله تعالى وكلام الانبياء عليهم السلام وزل عليه ما ثبت من كونه تعالى فاعلا
بالاختيار لان معناه القصد والارادة مع ملاحظة الطرف الاخر فكان المختار ينظر
الى الطرفين ويميل الى احدهما والمريد ينظر الى الطرف الذي يريده واختلفوا في معنى هذا
الاسم اي الارادة فقال الحكماء هي نفس علمه بوجه النظام الاكمل ويسمون ذلك

شبكة الألوكة www.alukah.net

عنايته وقال ابو الحسين وجماعة من رؤساء المعتزلة كالنظام والجاحظ والعلاف وأبي القاسم البلخي ومحمود الخوارزمي ارادته تعالى علمه بنفع في الفعل وذلك كما يجد كل عاقل من نفسه ان ظنه واعتقاده بنفع في الفعل يوجب الفعل ويسميه ابو الحسين بالداعية وقال النجار انها امر عدمي وهي عدم كونه مكرها ومغلوبا وقال الكعبي هي في فعله العلم بما فيه من المصلحة وفي فعل غيره الامر به وقال اصحابنا والفقهاء جمهور معتزلة البصرة انها صفة ثابتة مغايرة للعلم والقدرة توجب تلك الصفة تخصيص احد المقدورين بالوقوع واختلفوا في ان لها تعلقا واحدا او تعلقين فقيل انها تتعلق تعلقا صلوحيا قديما وتعلقا تنجيزيا حادثا وذكر بعضهم ان تعلق الارادة الصلاحي وكذا التنجيزي قديمان معا قال البوس وهكذا كنا نتلقى عن بعض شيوخنا بمعنى ان الارادة متعلقة بما يقع من الكائنات تنجيزا في الازل وبما لا يقع صلاحا مثلا هذا الجرم الذي علم الله انه سيوجد تعلقت الارادة بوجوده تنجيزا في الازل وبعدمه صلاحا والذي علم الله انه يكون حيا مثلا تعلقت بحياته تنجيزا وبعدم حياته صلاحا وقس على هذا والتعلقان معا ازليان اه وهو كلام خال عن التحقيق والنفس تميل الى ان لها تعلقا واحدا تنجيزيا قديما ومعناه ان ارادته تعالى تعلقت في الازل بايجاد العالم واحداثه في وقته فالقصد الى احد المتقابلين من الوجود والعدم وغيرهما من بقية المتقابلات هو التخصيص وليس هو فعلا من الافعال كما يفيده التعبير بالمصدر الدال على الحدث وقد قال الدواني في شرح هياكل النور للسهروردي الحقائق لا تقتنص من قبل الاطلاع امر فيه فان اهل العرف انما يضعون الالفاظ لما وصل اليه فهمهم من المعاني فربما لم يفهموا معنى من المعاني فلم يضعوا له لفظا او فهموه على

غير

شبكة الألوكة www.alukah.net

غير ما هو عليه فاطلقوا عليه لفظا مطابقا لما فهموه لا لما هو عليه في الواقع والقدرة هي البرهان والمنع ما اقتضاه البيان والعيان اه فقول السائل والتخصيص في الازل ممنوع مبني على فهم انه من قبيل الافعال وهو باطل لانه يلزم احد امرين اما وجود المراد في الازل او تحقق الفعل بدون المفعول وهو غير معقول وقوله اذ هو اي التخصيص تعليل للكون التخصيص ممتنعا في الازل يعني ان علة امتناع التخصيص في الازل ان التخصيص يقتضي سبق الاولية ولا اولية في الازل لان الاولية انما تعقل بالزمان والازل فوق الزمان كما سمعت وقوله لانه اي التخصص من صفات الفعل اي قد علمت رده ومن ثم قال الشيخ يس في حواشي الصغرى ان اطلاق التأثير على صفة الارادة تسمح وتغليب **تذييل** في حواشي اليوسي على الكبرى اختلفوا هل هذا التعلق نفسي للصفة او اضافي او وجودي في الاعيان وعن السبكي ان التعلق على قسمين صلاحي ان لم يكن المنسوب اليه موجودا في الخارج والا فتنجيزي ان كان موجودا وانه هل هو صفة اعتبارية لا وجود لها في الخارج اذ هو يرجع الى معقول الاضافة وهذا مذهب المتأخرين او وجودي اذ التعلق مرجعه الى صفات المعاني اه والعجب من الشيخ اليوسي ينقل هذا ولا يزيفه اذ لا يعقل كون التعلق وجوديا لانه ليس ثم الا الصفة ومتعلقها والتعلق امر اعتباري والتعليل برجوعه الى صفات المعاني لا يفيد لانه ان اريد به انه نفس الصفة فبديهي البطلان لانه امر زائد على معقولي الصفة وان اريد صفة باعتبار تعلقها فهذا لا يعقل من معنى التعلق على ان رجوعه لنفس الصفة يبطله كون متعلق القدرة التنجيزي حادثا مثلا اذ يلزم عليه حدوث الصفة وعود رجوع لقول الكرامية بحدوث صفات تك وقد كفروا بذلك **فائدة**

شبكة الألوكة www.alukah.net

افعال الله تعالى المستندة اليه لا يدخلها الزمان وتعقلنا الزمان فيها انما هو لقصور
علمنا لانه تعالى منزه عن الزمان فالماضي والحال والمستقبل كل حاضر لديه واختلاف ذلك
بالنسبة الينا لدخولنا تحت جريان الزمان وتغيره انه قال في الزوراء وزرعها ثم اذا امعنت
النظر في كمال علمه وعظمة احاطته بجميع الاشياء فقد علمت يقينا ان التعاقب الواقع في
الشؤون انما هو باعتبار حضور ذلك الامتداد وغيبوبته بالنسبة الى الزمان اي الواقعة
تحت حيطته اي حيطة الزمان بالنسبة الى اهل عالم الملك الذي بسبب مرور الزمان
عليهم تتغير الاحوال ويتبدل عليهم الماضي والحال والاستقبال واما المرايا العالية عن
الزمان كالعقول فلا تعاقب لحدود ذلك الامتداد بالنسبة اليها لانها غير واقعة تحت
حيطة الزمان حتى تكون بعض حدوده بالنسبة اليها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا
بل جميع الحدود متساوية بالنسبة اليها متجاورة في الحضور لديها فما ظنك بالعلي شواهق
العوالي ليس عندربك صباح ولا مساء اذ الصباح عبارة عن غيبوبة الليل وحضور
النهار والمساء عكسه وهو سبحانه منزه عن ان يغيب عنه شيء ثم بين ذلك بتشبيه فقال
اذا اخذت امتدادا مختلف الاجزاء في اللون كخيط او خشبة ثم امررته في محاذاة ذرة او غيرها
مما تضيق حدقته عن الاحاطة بجميع ذلك الامتداد الملون بالالوان المختلفة اليس
تلك الالوان متعاقبة متبادلة في الحضور لديها لضيق نظرها متساوية في الحضور
لديك بقوة احاطتك قال السائل ودليل المستدل بحدوث العالم على وجود الله تعالى
بانه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم ان يكون احد الامرين المتساويين ساويا
لصاحبه راجحا عليه بلا سبب وهو محال عوض بالعدم اذ لا سبب له وهو مساو للوجود

راجح

راجع عليه اقول اعلم ان المدعى هو احتياج الممكن لمؤثر خارج هو واجب الوجود وتقرير
الدليل هكذا الوجود الممكن بنفسه لترجح احد طرفيه على الآخر بلا سبب والتالى باطل فقبل المقدم
فثبت نقيضه وهو احتياجه في الوجود لخارج عنه اذ لا واسطة بين وجود الشئ بنفسه وهو
الوجود الواجبى وبين وجوده من غيره وهو الوجود الامكانى اما بيان الملازمة فلان
الممكن ما تساوى طرفا وجوده وعدمه فترجح الوجود على العدم لا بد ان يستند لخارج والا لزم
الترجيح بلا مرجح واما التالى فبديهى البطلان قال السيد فى شرح المواقف الحكم بعد تصور
الموضوع الذى هو امكان الممكن وتصور المحمول الذى هو معنى كونه محوجا للسبب ضرورى يجزم به الصبيان
الذين لم ادنى تمييز الا ترى ان كفتى الميزان اذا تساويا بالذاتهما وقار قائل ترجحت احداهما على
الاخرى بلا مرجح خارج لم يقبله صبى مميز وعلم بطلانه بديهة بل مركوز فى طباع البهائم ايضا ولذلك
تراها تنفر من صوت الخشب فانه لما كان وجود الصوت وعدمه متساويين بالنسبة الى ذات الصوت
تخيلت البهائم من رجحان وجوده على عدمه ان هناك مرجحا رجحه عليه فنفرت وهربت منه اه
واما تقرير المعارضة فهكذا الممكن محتاج فى عدمه الى المؤثر لانه لو انعدم بنفسه لم يكن
مستندا فى عدمه ايضا الى السبب ولا يخفى ان هذا هو عين المدعى فلا يضر المعلل ذلك بل هو
اعتراف من الخصم بمدعاه فليس هذا من المعارضة فى شئ فانها على ما حققه النظار اثبات السائل
نقيض ما ادعاه المعلل واستدل عليه او ما يساوى نقيضه والا خص من نقيضه كما يدعى المعلل
لا انسانية شئ ويستدل عليها فيعارضه السائل باثبات انسانية او اثبات ضاحكيته او اثبات
انه زنجى ودليل المعارضة على ما قررناه انتج عين مدعى المعلل فالصواب انه ليس مرجعا قبيل المعارضة
بل من قبيل النقض الاجمالى ومعناه ان يدعى السائل بطلان دليل المعلل مستدلا بانه جار

شبكة الألوكة www.alukah.net

في مدعى آخر مع تخلف ذلك المدعى عنه وكل دليل هذا شأنه فباطل لان الدليل الصحيح لا يتخلف
عنه المدعى لان المدعى لازم وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم فاذا قال الفلسفي مثلا
مستدلا على قدم العالم العالم اثر القديم وكل ما هو اثر القديم قديم فللمتكلم ان ينقضه بانه باطل
لتخلف المدعى عنه في الحوادث اليومية لاعتراف الخصم بحدوثها وما نحن فيه من هذا القبيل فان
المستدل ادعى احتياج فان المستدل ادعى احتياج الممكن في الوجود الى السبب فنقض دليله
بانه جار في العدم فيكون مستندا الى السبب والحال ان المستدل يقول ان العدم لا سبب له
لان المؤثر لا بد له من اثر والعدم نفي محض فيمتنع استناده الى المؤثر لان الفاعل لا بد له من فعل
ومن فعل لاشيء لم يفعل شيأ وفان قلت هل يصح ان يكون معارضة في المقدمة وهي الاستثنائية
القائلة ان ترجح جانب الوجود على العدم محال بان العدم ترجح على الوجود في الزمان الاول قبل حصول
الوجود بل العدم حج اولى بالممكن والحال انه بلا سبب قلت لما لم يرتض علماء لم يصلح ان يكون
معارضة في لانه رجع لمنع المقدمة مع الاستدلال وهو غصب غير مسموع واعلم ان ما قررنا به
المدعى ودليله ونقضه هو الموافق لما في شرح المقاصد وغيرها ايو من البين لو احتاج الممكن
في وجوده الى المؤثر لاحتياج اليه في عدمه لتساويهما واللازم باطل لان العدم نفي محض
لا يصلح اثرا والجواب ان العدم ان لم يصلح اثرا منعنا الملازمة لجواز ان يتساوى
الوجود والعدم بالنظر الى ذات الممكن لكن لا يحتاج العدم الى المؤثر لعدم صلوحه بخلاف
الوجود فان المقتضي فيه سالم عن المانع وان صح اثرا منعنا بطلان اللازم وهو ظاهر وبتحقيقه انه
وان كان نفيا صرفا بمعنى انه ليس له ثابتة الوجود العيني لكن ليس نفيا صرفا بمعنى ان لا
يضاف الى ما يوصف بالوجود بل هو عدم مضاف الى الممكن الوجود فيستند الى عدم علة

ف ح

وجوده

شبكة الألوكة www.alukah.net

وجوده بمعنى احتياجه اليه عند العقل حيث يحكم بانه انما بقي على عدمه الاصلي أو اتصف بعدمه الطاري بناء على عدم علة وجوده مستمرا او طاريا ، وقد قرر الخر في المحصل هذه الشبهة وجرى فيها على ما هو عادته من انه في تقرير الشبهة اقوى منه في الانفصال عنها فيقال لو افتقر ترجح احد طرفي الممكن على الآخر الى مرجح لافتقر رجحان العدم على الوجود الى مرجح وذلك باطل لان المرجح مؤثر في الترجيح والمؤثر لابد له من أثر والعدم نفي محض ، فيستحيل استناده الى المؤثر فان قلت علة العدم عدم العلة قلت هذا خطأ لان العلية مناقضة للاعلية التي هي عدم والعلية ثبوتية فالموصوف بها ان ثبت والا فالنفي المحض موصوف بالصفة الموجودة وهو محال ولان العدم لا تميز فيه ولا تعدد ولا هوية فيستحيل جعل بعضه علة والبعض معلولا والجواب ان تلك القضية بديهية والتفاوت بينها وبين سائر البديهيات في العقل محال اه كلام الخر ولا يخفاك ان دعوى البداهة في المقدمة المذكورة التي ابتنى عليها برهان اجل المطالب وهو اثبات الواجب قد يدعى الخصم عدم ذلك لوجود تطرق الشبهة اليها والنزاع فيها فالحق ما اجاب به السعد في شرح المقاصد ولان نقيض العدمي لا يلزم ان يكون وجوديا وعدم تمايز الاعدام ممنوع فانه قد اشتهر خلاف في تمايز الاعدام فان اريد انه ليس التمايز امرا متحققا في الخارج اوليست للعدمات او المعدومات هوية عينية متمايزة فضروري لا يتصور فيه نزاع وان اريد انه ليس لمفهوم العدم افراد متمايزة عند العقل يتميز كل منها باحكام مخصوصة صادقة في نفس الامر فباطل لان عدم العلة موجب لعدم المعلول من غير عكس وعدم الشرط مناف لوجود المشروط وعدم المشروط لا ينافي وجود الشرط وعدم الضد عن المحل يصحح طريان الضد الآخر بخلاف عدم غير الضد

شبكة الألوكة www.alukah.net

وبما قررناه تعلم الجواب عن السؤال وهو منع عدم استناد العدم لسبب قال السائل وهو مساو للوجود راجح عليه اقول ان اريد برجحان العدم على الوجود عدم احتياجه للسبب واحتياج الوجود اليه وعلى هذا الحمل يكون المعنى على الاضراب الابطالي فالمعنى بل هو راجح اذ لا يصح على هذا الحمل الجمع بين المساواة والرجحان لما يلزم عليه من الجمع بين النقيضين فان نقيض المساواة لا مساواة وهو مساو للرجحان وهذا الحمل مع ما بعده قد علمت جوابه وهو ان العدم ايضا له سبب مرجح له على الوجود وهو عدم علة الوجود وان اريد برجحان العدم كونه اولى بالممكن لذاته فالمسئلة خلافية قال في شرح المقاصد الجمهور على ان وجود الممكن وعدمه بالنظر الى ذاته على السواء لا اولوية لاحدهما على الآخر وقيل العدم اولى بالممكن جوهرا كان او عرضا ازلا او باقيا لتحققه بدون تحقق سبب مؤثر وبحصوله بانتفاء شئ من اجزاء العلة التامة للوجود المفتقر الى تحقق جميعها ورد بان الممكن كما يستند وجوده الى وجود العلة يستند عدمه الى عدمها وقيل العدم اولى بالاعراض السيالة كالحركة والزمان والصوت وصفات بدليل امتناع البقاء عليها والحق قول الجمهور ولذلك قال في شرح التجريد لا يتصور اولوية احد طرفي الممكن بالنظر الى ذاته لانه لو تحقق اولوية احد الطرفين لذاته فان لم يمكن طرو بانيا الطرف الآخر لزم الانقلاب وان امكن لا لسبب يلزم ترجيح المرجوح بلا سبب وهو فاسد عند العقل بالنسبة الى ترجيح احد المتساويين بلا مرجح او سبب فان لم يصر ذلك الطرف اولى به لم يكن السبب سببا وان صار يلزم مرجوحية الطرف الاولى لذاته فيزول ما بالذات بالغير وهو محال فلا بد للاولوية احد طرفيه من مرجح غير ذاته اهـ واما الفلاسفة فانهم قالوا باولوية العدم بالممكن من الوجود واثبتوا

شبكة الألوكة www.alukah.net

به الحدوث الذاتي فان الحدوث عندهم يطلق على الحدوث الذاتي وهو المسبوقية بالذات بالعدم وهذا لا ينافي القدم عندهم فان العالم مع كونه قديما عندهم حادث حدوثا ذاتيا ويطلق على المسبوقية بالزمان بالعدم وهذا مصطلح المتكلمين ايضا قال السيد قدس سره في تعليقاته على شرح حكمة العين ان الحدوث الذاتي هو مسبوقية الوجود بالعدم سبقا ذاتيا كما ان الحدوث الزماني هو مسبوقية الوجود بالعدم سبقا زمانيا اذ الحدوث هو المسبوقية بالعدم فان كان ذاتا فهو الذاتي وان كان زمانا فهو الزماني اه واحتج ابن سينا في الهيات الشفا على هذا المطلب بقوله للمعلول في نفسه ان يكون ليس ولغيره عليه ان يكون ايسا اي موجودا والذي يكون للشيء في نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا بالزمان من الذي يكون له من غيره فيكون كل معلول ايسا بعد ليس بعدية بالذات اه ورده المحقق الدواني في حواشيه على الجديد للتجريد بان المعلول ليس له في نفسه ان يكون معدوما كما انه ليس له في نفسه ان يكون موجودا ضرورة احتياجه في كلا طرفي الوجود والعدم الى العلة ووجه لملا ميرزا جان كلام الشيخ الرئيس بانه ليس المراد من كون العدم للمعلول في نفسه انه اقتضى العدم حتى يمتنع او انه اولى له لانتفاء الاولوية الذاتية في الممكن بل انه لا يحتاج في عدمه الى تأثير وايجاد وخلق وجعل كما في وجوده لان علية العدم للعدم ليست بالتأثير والايجاد بل هي عبارة عن عدم تأثير الوجود في الوجود فالعدم اولى للممكن لاجل هذا واحق ولا معنى للتقدم الذاتي الا الاحقية على ما يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الهيات الاشارات في بيان القدم الذاتي قال **والجواب** بان العدم مراد كالوجود فهو بسبب لا يفيد **أقول** تقدم تحقيق ان للارادة تعلقا واحدا تنجيزيا قديما فاذا تعلقت بوجود الحادث فيما لا يزال فليست متعلقة بعدمه والا لزم تعلقها بالضدين فيكون العدم مرادا

شبكة الألوكة www.alukah.net

في حال تعلق الارادة بالوجود مشكل فان اريد التعلق الصلاحي القديم ايضا بناء على ما نقل سابقا
عن اليوسي فهذا قول واهٍ والحاصل انه اذا اجاب المعلل بعد ورود النقض عليه بان للعدم سببا
ايضا وهو تعلق الارادة به وح فيكون له مرجح عن الوجود في الزمان السابق على الوجود وهو زمن
العدم فهذا الجواب غير مفيد ولكن عدم افادته لعدم صحته في نفسه فانه مبني على ان للارادة
تعلقا بالعدم والكلام مفروض وجار في حال تعلقها بالوجود وهي والحالة هذه لا تعلق لها
بالعدم راسا اذ لو تعلقت به بدل الوجود لاستمر او مع الوجود لزم الجمع بين الضدين وهو
محال بل علة العدم هي عدم علة الوجود كما بينه سابقا وحيث كانت علة الوجود هي تعلق
الارادة بالوجود فلتكن علة العدم هي عدم تعلق الارادة بالوجود فعدم صحة هذا الجواب
هو ما قلناه لا قول سائل اذ هو مبني على الموجد المريد وهو محل النزاع فان فيه تسليم صحة
تعلق الارادة بالعدم حال تعلقها بالوجود ثم مع ذلك هو غير مستقيم في نفسه لان
المقصد من هذا البرهان اثبات احتياج الممكن الى موجد واما كونه مريدا او موجبا او غير ذلك
من بقية الصفات المطلوب اثباتها فلها دلائل أخر ولا يستفاد من هذا الدليل سوى ما قلناه
ولما لو كان هذا الدليل مثبتا للموجد المريد لما احتاج المتكلمون للاستدلال بعد ذلك
على ثبوت الارادة ثم ما المراد بالنزاع ان اريد بيننا وبين الفلاسفة فهم ايضا معترفون
بوجود الاله المريد وان خالفونا في المعنى المسمى بالارادة والقول بالايجاب لا ينافي
الاختيار عندهم فانهم مثبتون له القدرة وجعلوها عبارة عن كونه بحيث ان شاء
فعل وان لم يشأ لم يفعل ومقدم الشرطية الاولى بالنسبة الى وجود العالم دائم الوقوع
ومقدم الشرطية الثانية بالنسبة الى وجود العالم دائم اللاوقوع وصدق الشرطية لا يستلزم

صدق

شبكة الألوكة
www.alukah.net

صدق طرفيها ولا ينافي كذبهما ودوام الفعل وامتناع الترك بسبب الغير لا ينافي الاختيار
لكون العاقل مادام عاقلا يغمض عينيه كلما قرب ابرة من عينه يقصد الغمز فيها
من غير تخلف مع انه انما يغمضها بالاختيار وامتناع ترك الاغماض بسبب كونه عالما
بضرر الترك لا ينافي الاختيار هذا هو معنى الاختيار عندهم وان اريد النزاع بيننا وبين
غير الفلاسفة فجميع المليين متفقون على ثبوت الارادة له تعالى كما تقدم وان اختلفوا
في معناها وان اريد محل النزاع بيننا وبين من ينفي الصانع راسا كالطبايعية والدهرية
فليس النزاع حينئذ في اثبات الاله المريد ونفيه على انهم ليسوا اهلا للنزاع فان احدا من
العقلاء لم يتحل هذا المذهب الا هذه الشرذمة الخارجة عن طور العقلاء فان
بديهة العقل قاضية بابطال وجود الاثر بدون مؤثر حتى ان ذلك مركوز في طبيعة
البهائم فانها اذا سمعت صوت خشبة خلفها نفرت واسرعت والتفتت خلفها
لتنظر الصادر عنه هذا الفعل وله قول القائل

فوا عجبا كيف يعصى الاله ام كيف يجحده الجاحد وفي كل شيء له آية تدل على انه الواحد

اللهم الهمنا حقائق العرفان وافض علينا سوابغ الاحسان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم كتبه مؤلفه الفقير حسن بن محمد العطار غفر الله له الاوزار وحشره في
زمرة الابرار بمنه واحسانه في منتصف شهر شعبان ١٢٢٠

اه ما نقل من نسخة نقلت من خط المؤلف ونقل

فيها عن الشيخ نعيب انه قال لما سمعه

قل ان يوجد مثله يجيب

بمثل هذا

م

شبكة الألوكة
www.alukah.net